الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق

أربعة أعوام انقضت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إثر اقتحام آرييل شارون لباحة المسجد الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨. وكثيرة هي المستجدات التي حدثت منذ ذلك التاريخ؛ بعضها يتعلق بالبيئة الداخلية للانتفاضة وقدرات فصائل المقاومة، وبعضها الآخر يطال البيئة الإقليمية والدولية، وبعضها يتعلق بالسياسة الإسرائيلية المتمسكة بإخماد الانتفاضة وإفقاد الطرف الفلسطيني والعربي القدرة على المبادأة والفعل.

وبالرغم من الصعوبات المتزايدة التي تكالبت لتضع العراقيل أمام استمرار هذه الانتفاضة؛ فإن أداءها الكفاحي ارتفع بوتيرة ملحوظة، إلى حد النجاح في إلحاق خسائر عسكرية واقتصادية وبشرية مؤثرة في صفوف الإسرائيليين. واستطاع الشعب الفلسطيني – برغم ظروفه الصعبة والتفاوت الواضح في ميزان القوى لصالح إسرائيل– أن يقلص الفجوة في الخسائر البشرية بينه وبين الإسرائيليين من ١٠:١ في بداية الانتفاضة إلى ٣:١ في نهاية عامها الثاني[١].

لقد دفع هذا الصمود الفلسطيني بشارون إلى الإعلان أن عام ٢٠٠٣، هو عام الحسم العسكري، واعدًا بسحق الانتفاضة والمقاومة. وصحيح أن التصعيد الإسرائيلي اتخذ شكلاً مكثفًا –لا سيما فيما يتعلق باغتيال وتصفية كوادر الانتفاضة– لكن ذلك لم يُحدث الأثر المطلوب إسرائيليًا؛ فكان لزامًا أن تلجأ حكومة شارون إلى محاولة شق الصف الفلسطيني وشغل الفلسطينيين بمهمة إصلاح السلطة الفلسطينية؛ رجاء أن تنجح خطة شارون التي كانت ترمي في مرحلتها الأولى إلى إضعاف سلطة الرئيس عرفات؛ عبر اغتيال النشطاء، وهدم المنازل، ومحاصرة واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، ثم إجبار عرفات –أو من سيخلفه– على القبول بتوقيع اتفاق مرحلي طويل الأمد مع إسرائيل، لا يحصل فيه الفلسطينيون على شيء أكثر مما حصلوا عليه حتى الآن. وهكذا تصل الخطة إلى هدفها القائل بتخفيض سقف المطالب والطموحات الفلسطينية إلى الحد الذي يتوافق مع متطلبات الأمن والإجماع الإسرائيليين[٢].

إن خطورة السياسة الإسرائيلية في هذه المرحلة لا تنبع فقط من عبثها بالداخل الفلسطيني؛ وإنما من توافقها مع السياسة الأمريكية الرامية إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية، في إطار الحملة الأمريكية على ما يسمى "**الإرهاب**"؛ وهي الحملة التي انطلقت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وبغض النظر عن الأهداف الأمريكية المعلنة: من مكافحة "**الإرهاب**"، إلى معاقبة الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .. إلخ؛ فإن تلك الأهداف لا تنفك عن "**مشروع القرن الأمريكي الجديد**"، الذي يقوم على ضرورة ضمان التفوق الأمريكي المنفرد على بقية العالم في القرن الحادي والعشرين، من خلال تبني سياسة هجومية تعتمد على القوة العسكرية بالدرجة الأولى. وما دامت إسرائيل تتمتع بموقع الحليف الاستراتيجي لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط؛ فإن تحركها لإخماد الانتفاضة لن يكون مدانًا أمريكيًا؛ لأنه جزء في الحقيقة من تطويع الإرادة الفلسطينية والعربية لأهداف الولايات المتحدة[٣].

إن هذه التفاعلات المحيطة بانتفاضة الأقصى ستبقى ذات أثر مستقبلي فعال في تحديد مسارها ومصيرها. ويبدو أن الإشكالية الرئيسية التي تواجهها هذه الانتفاضة ستظل متمثلة في توفير متطلبات استمرارها على الصعيدين الفلسطيني والعربي، في مقابل ضغوط إسرائيلية وأمريكية هائلة لوقفها عبر آليات مختلفة. والمؤكد أنه يصعب على الدارس أن يصدر حكمه على نتائج هذه الانتفاضة ومحصلتها،

بينما لا تزال فعالياتها مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

تهتم هذه الدراسة بالبحث في السياق الداخلي لانتفاضة الأقصى، والسياستين الإسرائيلية والأمريكية تجاهها، وتأثير خريطة الطريق على مسار الانتفاضة.

أولاً– السياق الداخلي لانتفاضة الأقصى

من المعلوم أن بلوغ حركات التحرير الوطني لأهدافها؛ إنما يتوقف على سلامة بنيتها الداخلية، القائمة على وجود درجة معقولة من الاتفاق حول سبل وآليات النضال في المراحل المختلفة. ولا يعني ذلك عدم بروز خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين أجنحة الحركة الوطنية؛ وإنما أن تدار هذه الخلافات في إطار يحافظ على الوحدة الوطنية. والظاهر أن إحدى الإشكاليات الرئيسية التي أعاقت العمل الوطني الفلسطيني منذ بداياته الأولى كانت تتمثل في انقسام النخبة الفلسطينية. ومن المؤسف أن انتفاضة الأقصى لم تنجح في تخطي هذه الإشكالية بالرغم من نجاح الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية غير مرة أثناء هذه الانتفاضة في تنسيق عملها الميداني بشكل لافت. وإذا كان من المفترض أن يشكل العمل المقاوم والعسكري دعامة للعمل السياسي؛ فإن التساؤل حول تأثير الانتفاضة على عملية صنع القرار الفلسطيني يبقى من أهم الأمور التي لم يتم حسمها بعد.

ربما تكون نقطة الضعف الرئيسية التي تعاني منها هذه الانتفاضة هي افتقاد الاستراتيجية العامة الموجهة للفعل النضالي الفلسطيني. فبالرغم من روح التضحية العالية التي تمتاز بها انتفاضة الأقصى؛ فإنه لا يمكن الحديث عن استراتيجية فلسطينية موحدة، وإنما يمكن الإشارة إلى قدر محدود من التنسيق في بعض العمليات المشتركة التي قامت بها الفصائل المختلفة. لكن السمة البارزة في جهود قوى المقاومة كانت هي الطابع الانفرادي؛ فقد عمل كل فصيل من فصائل المقاومة وفق رؤاه وقناعاته الفكرية والسياسية.

إن هذا الطابع الانفرادي يعود إلى اعتبارين: إحجام الطرف الذي يمكنه تحقيق المركزية للعمل النضالي الفلسطيني (وهو السلطة الفلسطينية) عن المشاركة المباشرة في المقاومة المسلحة، والتباين الشديد في المواقف السياسية والفكرية بين الفصائل الوطنية والإسلامية وبعضها البعض، أو بينها وبين السلطة الفلسطينية؛ مما ترك تأثيره على التوظيف السياسي للانتفاضة. وعلى حين يقوم موقف السلطة على توظيف الانتفاضة من أجل تحسين الموقف التفاوضي الفلسطيني والضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ التزاماته في إطار اتفاق أوسلو؛ فإن جماعتي حماس والجهاد والجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين تتبنى موقفًا رافضًا لعملية أوسلو أصلاً[٤].

ويبدو أن انتفاضة الأقصى تحمل مشروعين مختلفين: مشروع السلطة الفلسطينية القائم على التفاوض أساسًا، ومشروع المقاومة الذي تتبناه أغلب الفصائل الفلسطينية. ولذلك لايبدو مستغربًا أن يصدر عن الانتفاضة خطابان يعبر كل منهما عن مشروع. و مما يلفت النظر أن اندلا ع الانتفاضة جاء في الأصل متزامنًا مع مأزق عميق للنظام السياسي الفلسطيني الرسمي الذي رهن ميلاده وتطوره بمخرجات العملية التفاوضية. ومع ذلك لم تستطع الانتفاضة بكل زخمها أن تخرج الطرف الفلسطيني الرسمي من أزمته؛ وإنما تعمقت تلك الأزمة إلى حد قد يفضي إلى انهيار النظام الرسمي الفلسطيني برمته، بعد أن ضاقت المساحة المتاحة لحركة السلطة الفلسطينية في ظل مخططات شارون واليمين الإسرائيلي المتطرف المدعوم أمريكيًا.

إن هذه الحالة من التشرذم الداخلي الفلسطيني ليست وليدة انتفاضة الأقصى. ويمكن القول إن توقيع اتفاقات أوسلو هو المسئول عن هذه الحالة التي تعيد

إنتاج نفسها بحكم تهديد تلك الاتفاقات للوحدة الوطنية الفلسطينية ذاتها[٥]. لقد كان نقل القضية الفلسطينية من خانة قضية تحرير وطني عادلة إلى مسألة تفاوضية بحتة كفيلاً بخلق حالة من "**غياب الإجماع الوطني**" استمرت طيلة سنوات التسعينيات التي شهدت -فيما أعتقد- أشد لحظات الانقسام الفلسطيني، على خلفية اتفاقات أوسلو.

وفي ضوء هذا الانقسام آلت أوضاع الداخل الفلسطيني للتردي، لا سيما في شق العلاقات بين القوى الوطنية المختلفة، وتحول شركاء النضال إلى أصحاب مواقف مختلفة تجاه القضايا الجديدة التي تثيرها تلك الاتفاقات، والتي تأتي على رأسها قضية توصيف مرحلة ما بعد أوسلو: أهي مرحلة الدولة وتوزيع المكاسب وحرمان المعارضين؟ أم هي مرحلة استكمال الثورة التي يجب على الفلسطينيين فيها الاستمرار في النضال بكل أشكاله لبلوغ هدف التحرير[٦]؟

الحوارات الوطنية الفلسطينية: سلامة الآلية ومحدودية النتائج:

منذ توقيع اتفاق أوسلو وتوابعه؛ وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام مآزق سياسية كثيرة نابعة من اعتبارات متعددة. وكانت السلطة تلجأ إلى الدعوة إلى آلية الحوار الوطني كلما ضاقت بها السبل بسبب السياسة الإسرائيلية تجاه عملية التسوية والمفاوضات. ويبدو أن دعوات السلطة للحوار الوطني لم تخرج عن الإطار التوظيفي الذي يحمل معنى الاستقواء بالمعارضة في وقت الأزمات بإدخالها تحت مظلة السلطة الفلسطينية، ولكن بدون تقديم تنازلات للمعارضة، أو إجراء أي مراجعات لمواقف السلطة الفلسطينية على صعيد التفاوض أو الأداء الذاتي للسلطة. وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح من حوار السلطة مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين في صيف ١٩٩٩.

ومع بداية انتفاضة الأقصى -بما رافقها من زخم كبير- تجمعت الفصائل الفلسطينية على **هدف مقاومة الاحتلال**، إلا أن جدلاً دار حول طبيعة هذه الانتفاضة، ومدى تباينها عن الانتفاضة الأولى، والوسائل والآليات التي يجب الأخذ بها للوصول إلى هدف دحر الاحتلال. ومن بين قضايا عديدة تراكمت على أجندة انتفاضة الأقصى؛ احتل الجدل حول العمليات الاستشهادية مكان الصدارة.

ومهما يكن من أمر؛ فإن اجتياح الضفة الغربية أواخر مارس ٢٠٠٢ قد ضاعف من حاجة قوى الانتفاضة إلى الحوار والتنسيق الداخلي فيما بينها. لكن حالة من الجدل الفلسطيني الداخلي تولدت في أعقاب ذلك الاجتياح، واتخذت شكل الخلاف الحاد بين السلطة الفلسطينية والفصائل المختلفة؛ لاسيما بسبب رضوخ السلطة للمطالب الأمريكية/ الإسرائيلية بشأن رفع الحصار الإسرائيلي عن مقر الرئاسة وكنيسة المهد. واستمرت هذه الحالة طيلة أربعة أشهر تقريبًا كانت حافلة بالاضطراب على صعيد القرار الفلسطيني[٧].

ومن الأمور اللافتة أن أغلب لقاءات الحوار الوطني الفلسطيني كانت تنعقد بعد قيام الاحتلال بتصعيد ممارساته ضد قوى الانتفاضة. ومن ذلك تلك اللقاءات التي أوشكت أن تتوصل إلى توقيع "**وثيقة البرنامج الوطني**" في أغسطس ٢٠٠٢، بعد اغتيال صلاح شحادة القيادي في حركة حماس. وقد تضمن مشروع البرنامج الوطني (الذي شارك في صياغته ممثلو اثني عشر فصيلاً فلسطينيًا تتكون منها لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية) أربعة محاور: أولها؛ يتحدث عن الأهداف الاستراتيجية الراهنة، وتتلخص في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقًا لما ورد في القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. أما في محور الوسائل فقد جرى

التأكيد على شرعية مقاومة الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي عبر الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي لخدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية، مع التأكيد على حشد تأييد الدوائر العربية والإسلامية للنضال الفلسطيني التحرري. وفي المحور الثالث الخاص بالوضع الداخلي جاء النص على تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع إلى حين إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، مع إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الداخلي، تؤكد على مبدأي الشفافية والمساءلة وتنهي إهدار المال العام. كما تم التأكيد على رفض التدخل الإسرائيلي/الأمريكي وأي جهات أخرى في الشئون الداخلية الفلسطينية. أما المحور الرابع؛ فقد اختص بالدعوة إلى حوار وطني شامل على الأسس الواردة أعلاه[٨].

وقد أُهملتْ وثيقة البرنامج الوطني بسبب رفض حركتي الجهاد وحماس لبعض بنودها التي لا تتوافق مع استراتيجيتهما وخصوصًا بالنسبة لحصر المقاومة في نطاق أراضي ١٩٦٧[٩]. كما أن السلطة الفلسطينية عادت للتجاوب مع الأطروحات الإسرائيلية من خلال قبولها لمشروع "**غزة بيت لحم أولاً**" الذي يتعلق بإعادة الأوضاع -على مراحل- إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة واجتياح مناطق السلطة، مقابل وقف الهجمات الفلسطينية من غزة وبيت لحم ضد أهداف إسرائيلية[١٠].

وبعد وقت وجيز؛ نشطت الدبلوماسية المصرية لرعاية جولة من الحوار الوطني بين ممثلين عن حركتي فتح وحماس بالقاهرة (في ١٠: ٢٠٠٢/١١/١٣). وقد اتفقت الحركتان على العمل لتعزيز الوحدة الوطنية بكل الوسائل الممكنة، واعتبار هذه الجولة بداية لحوارات أوسع بين القوى والفصائل الوطنية والإسلامية[١١] وقد أسهم التصعيد الإسرائيلي على الأرض، ودعوة شارون إلى انتخابات مبكرة، فضلاً عن تعقد الأزمة العراقية؛ في دفع الفصائل الفلسطينية إلى جولة أخرى من الحوار في القاهرة (٢٤: ٢٦ يناير ٢٠٠٣). وكانت الورقة المصرية المطروحة كخلفية للحوار حولها تدعو إلى هدنة يلتزم بها الطرف الفلسطيني، والبحث في إمكانية بناء برنامج سياسي مشترك بين الفصائل، وكذلك قيادة وطنية موحدة تتشكل من كل قوى الانتفاضة. لكن هذه الجولة من الحوار لم تفضِ إلى نتائج تذكر؛ حيث برزت الخلافات بين التيار الإسلامي وتيار السلطة الفلسطينية حول مسألة تشكيل قيادة وطنية موحدة تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الائتلافي. وكانت حماس منحازة إلى ضرورة إعادة تركيب منظمة التحرير؛ بحيث تحصل كل من حماس وفتح على ٤٠% من المقاعد في مؤسسات المنظمة، وتحصل بقية القوى والمستقلين على النسبة الباقية ٢٠%[١٢].

وربما تكون النتيجة الأبرز لهذه الجولة من الحوار هي إدراك الأطراف المختلفة لأهمية استمرار الحوار للمحافظة على الحد الأدنى من التوافق الفلسطيني الداخلي. ويبدو أن إشكالية هذه الحوارات تنبع من طموحها الزائد، **وعدم اعترافها بأن المطلوب هو تقريب المواقف وليس توحيدها**. وعلى أي حال؛ فإن جولة أخرى من الحوار انعقدت بالقاهرة (في ٤- ٧ ديسمبر ٢٠٠٣) بعدما اتضحت محدودية آفاق خريطة الطريق، وتأثير الاحتلال الأمريكي/البريطاني للعراق على تراجع الاهتمام الأمريكي بتسوية الصراع العربي/الإسرائيلي. وقد كان التطور الأهم في هذه الجولة من الحوار هو بروز مفهوم **الهدنة المتبادلة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي**. ومن ثم فقد رفضت حركة حماس أن يعلن الفلسطينيون وقفًا لإطلاق النار أو هدنة مجانية دون أن تقدم إسرائيل التزامًا مماثلاً، لا سيما بعدما فشلت الهدنة السابقة التي التزمت بها

الفصائل الفلسطينية لقرابة الشهرين؛ قبل أن تعود إسرائيل لاغتيال كوادر المقاومة الفلسطينية. وقد حاولت حماس أن تفتح الباب لحدوث ضغوط على إسرائيل من خلال تحديها للأخيرة بأن تقبل تحييد المدنيين من الجانبين. ولكن إسرائيل رفضت قبول مبدأ وقف إطلاق النار بينها وبين الفصائل تجنبًا للاعتراف بهذه المنظمات[١٣].

والظاهر من تحليل مجمل هذه الحوارات أنها تكشف عن وجود أزمة في الداخل الفلسطيني ذات أبعاد مركبة؛ أزمة تشمل أطر التنسيق مثلما تشمل السلطة والمعارضة؛ فهدف الحوار لدى الأطراف الداخلة فيه ليس متقاربًا. كما أن إحدى إشكاليات هذا الحوار تتمحور حول قضية القيادة؛ بمعنى مَنْ له حق التصرف في الشئون الفلسطينية: هل هي السلطة التي تطلب تفويضًا كاملاً من الفصائل يخولها أن تواصل العملية التفاوضية مع إسرائيل بدون محاسبة؟ أم هي القوى الفلسطينية المشارِكة في الانتفاضة، والتي تتحمل عبء المواجَهة مع قوات الاحتلال بدون أن يكون لها حق المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني؟ أم هي أطر منظمة التحرير الفلسطينية المغيَّبة منذ توقيع اتفاق أوسلو؟

ثانيًا– السياستان الإسرائيلية والأمريكية تجاه الانتفاضة

من نافل القول إن العلاقات الأمريكية/الإسرائيلية والطور الذي تمر به؛ تؤثر على مجريات الصراع العربي/الإسرائيلي. لكن هذه الحقيقة لم تكن واضحة يومًا مثلما أصبحت في ظل إدارتي بوش وشارون؛ اللتين بلغتا حدًا غير مسبوق في تنسيق وتخطيط السياسات تجاه القضية الفلسطينية.

بدايةً لابد من الإشارة إلى أن إدارة بوش قد تأملت مليًا في مغزى انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠، وكان الدرس الذي خلصت إليه يتمحور في استحالة إنجاز تسوية للقضية الفلسطينية مادام الرئيس عرفات على قمة النظام السياسي الفلسطيني. وبالرغم من كثرة التحليلات العربية التي ترى أن عزوف إدارة بوش عن التدخل في الصراع العربي/الإسرائيلي كان يرجع لقلة خبرتها ورغبتها في الانتظار حتى تكوِّن رؤية متكاملة للموقف؛ إلا أن الواقع يقول إن هذه الإدارة قد اتخذت موقفًا صلبًا –ومنذ بداية حكمها– يقوم على وصف فعاليات الانتفاضة **بالإرهاب**، حتى قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر؛ بدليل عدم دعوة عرفات لزيارة البيت الأبيض باعتباره مسئولاً عن اندلا ع الانتفاضة، وترك حكومة شارون تنكِّل بالفلسطينيين؛ لعلها تنجح في تطويع الإرادة الفلسطينية وبسط مفهوم السلام الإسرائيلي[١٤].

يمكن القول إن منظور الإدارة الأمريكية لكيفية التعامل مع ملف الصراع العربي/الإسرائيلي قد اهتز قليلاً بفعل أحداث ١١ سبتمبر؛ بحيث ارتأت إدارة الرئيس بوش أن حشد العالمين العربي والإسلامي في الحملة ضد "**الإرهاب**" تقتضي تلطيف خطابها إزاء القضية الفلسطينية. ولهذا السبب رفضت الإدارة الأمريكية محاولة إسرائيل للربط بين ما أسمته إرهاب تنظيم القاعدة وابن لادن، و"**إرهاب**" السلطة الفلسطينية وياسر عرفات. كما صرح بوش في أوائل أكتوبر ٢٠٠١ بأن فكرة الدولة الفلسطينية كانت دومًا جزءًا من الرؤية الأمريكية لحل النزاع؛ شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود، وأن إدارة بوش كانت بصدد الإعلان عن ذلك أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة (أواخر سبتمبر ٢٠٠١) التي تأجلت بفعل أحداث ١١ سبتمبر[١٥].

لكن هذا التحول التكتيكي في الخطاب الأمريكي لم يستمر طويلاً؛ إذ ارتدت واشنطن إلى مواقفها التقليدية من الصراع العربي/الإسرائيلي بمجرد ظهور بوادر نجاح حملتها في أفغانستان، وأخذت واشنطن تبدي استنفارًا عامًا ضد السلطة الفلسطينية

-وفصائل المقاومة من باب أولى- مما شجع شارون على تصعيد ممارساته ضد الشعب الفلسطيني، واستهداف السلطة الفلسطينية بشكل مباشر، وفرض الحصار على الرئيس ياسر عرفات في مقره في رام الله.

أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي؛ فقد انطلق في استغلال أحداث ١١ سبتمبر لتحقيق ثلاثة أهداف: توظيف تداعيات هذه الأحداث بما يخدم السياسة الإسرائيلية ضد الانتفاضة، والتحريض ضد العالمين العربي والإسلامي، والترويج لتماهي إسرائيل مع الغرب؛ فكلاهما يتعرض للإرهاب والاعتداء على قيم الحرية والديمقراطية[١٦]. وقد مثلت أحداث ٩/١١ بالنسبة لإسرائيل المبرَّر الذي طال انتظاره لكي تنتقل سياسات قمع الانتفاضة إلى مستوى أعلى. وإذا كانت حكومة إيهود باراك قد اضطرت لإبقاء المواجهة مع الفلسطينيين عند مستوى "**المواجهة المحدودة**"؛ فإن نموذج آرييل شارون لإدارة الصراع مع قوى الانتفاضة قد انتقل من "**المواجهة الواسعة**" إلى "**المواجهة الشاملة**" كما حدث أثناء اجتياح الضفة الغربية بداية من ٢٩ مارس ٢٠٠٢[١٧].

جدير بالذكر أن إسرائيل قد اتبعت منذ أحداث ١١ سبتمبر استراتيجية متكاملة في إدارة الأزمات، وأخذت تعتمد على تنويع أدوات سياستها بشكل يخدم هدف القضاء على الانتفاضة. وقد تزايد الاستخدام الإسرائيلي لأداة الدعاية الخارجية بشكل لافت بعد عدد من التطورات: اغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفي في أكتوبر ٢٠٠١، والعمليات الفدائية التي شنتها المقاومة الفلسطينية منذ مطلع ديسمبر ٢٠٠١ ردًا على اغتيال كوادرها، وإعلان إسرائيل رسميًا أن السلطة الفلسطينية "**كيان يدعم الإرهاب**"، وأن تنظيم فتح وقوات أمن الرئاسة "**تنظيمان إرهابيان**"، وضبط السفينة "كارين- A" في يناير ٢٠٠٢، واتهام السلطة الفلسطينية باستيراد أسلحة من إيران[١٨].

وبعد هذا الاستخدام المكَّثف للأداة الدعائية، أصبحت الأجواء مواتية دوليًا لكي تنطلق إسرائيل في استخدام الأداة العسكرية. وهو ما حدث فعلاً بداية من ٢٩ مارس ٢٠٠٢ على النحو الذي رأيناه في اجتياح الضفة الغربية فيما سُمي بعملية "**الجدار الواقي**" التي استهدفت بحسب ما أعلن عنه إسرائيليًا: اجتثاث "**الإرهاب**"، وإعلان عرفات "**عدوًا**"، واستبدال سلطة موالية لإسرائيل بُسلطته، وإجراء إصلاحات أمنية واقتصادية وسياسية في بنية السلطة الفلسطينية[١٩].

وبمجرد انتهاء الاجتياح؛ جاء دور الضغط السياسي والدبلوماسي لاستثمار نتائج الحملة العسكرية الإسرائيلية. وهكذا بَرَزَ مطلب إصلاح السلطة الفلسطينية الذي ازداد الإلحاح عليه إسرائيليًا وأمريكيًا، حتى بات عنوان المرحلة التالية التي تهدف إسرائيل فيها إلى تصدير الصراع إلى داخل الساحة الفلسطينية؛ وهو ما تعبر عنه رؤية شارون التي عرضها على الإدارة الأمريكية خلال زيارته لواشنطن في ٧ مايو ٢٠٠٢، والتي تضمنت أربعة مطالب أساسية هي: إنهاء صلاحيات عرفات مع إمكانية بقائه رمزيًا باستحداث موقع رئيس وزراء ، وتوحيد أجهزة الأمن الفلسطينية، وتحميل الاتحاد الأوروبي مسئولية مراقبة أوجه صرف السلطة لمعوناته، وإرجاء أي جولات تفاوضية لحين الانتهاء من الإصلاحات[٢٠].

ويرى البعض أن السياسة الإسرائيلية/الأمريكية اتجهت إلى إيجاد تشابه بين الحالتين العراقية والفلسطينية؛ حيث يجب حصارهما وفرض أساليب النبذ والعقاب السياسي والاقتصادي والعسكري عليهما معًا؛ بسبب وجود "**قيادة منبوذة**" على الجانبين (العراقي والفلسطيني) تمثل مصدرًا للخطر ودعم الإرهاب، وبالتالي فهي تستحق النبذ والحصار وتوجيه الضربات العسكرية لإسقاطها. وفي هذا السياق ركزت

السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين على محورين أساسيين:

١- تكريس هيمنة إسرائيل على الأوضاع الفلسطينية، وتصوير قمعها للانتفاضة على أنه شأن داخلي إسرائيلي يتعلق بمكافحة الإرهاب.

٢- تدعيم الانفراد الأمريكي بالسيطرة على عملية التسوية وجهود تحريكها، مقابل تهميش وعزل الدور الأوروبي عن التأثير السياسي، وإضعاف قدرة النظام العربي على دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في سعيه للاستقلال وتأسيس الدولة[٢١].

وفي كل الأحوال؛ فإن درجة التطابق بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية التي ظهرت إبان الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية قد تجلت بصورة أوضح مع صدور بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط في ٢٤ /٢٠٠٢/٦؛ والذي أعاد فيه تكييف الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي باعتباره صراعًا ضد الإرهاب، مطالبًا بانتخاب قيادة فلسطينية جديدة – من أجل الإصلاح– لا تتهاون مع الإرهاب، حتى يمكن رؤية الدولتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، مع التوصل إلى اتفاق للوضع النهائي خلال ثلاثة أعوام[٢٢].

وبغض النظر عن السلبيات المتعددة لخطاب بوش تبقى حقيقة أنه اعتمد الشروط الإسرائيلية للحل السياسي، والقائمة على ضمان الأمن الإسرائيلي أولاً، وإصلاح السلطة الفلسطينية ثانيًا كشرطين قبل أي استئناف للمفاوضات أو العملية السلمية؛ وهو ما يعطي لشارون الحق في الحكم على سلوك السلطة الفلسطينية، وأن يردد دائمًا أن السلطة لم تبذل الجهد الكافي لمنع العمليات الفدائية[٢٣].

ثالثًا– خريطة الطريق وتداعياتها

إن خطاب الرئيس بوش في يونيو ٢٠٠٢ عن الشرق الأوسط قد دشن عمليًا مرحلة جديدة من إعادة هندسة الشرق الأوسط. وبالرغم من ظاهر هذا الخطاب الذي يعالج قضية الصراع العربي/الإسرائيلي فإن جوهره يمتد إلى تغيير وجه المنطقة بكاملها؛ من خلال طرح قضية إصلاح السلطة الفلسطينية بتفاصيلها المختلفة. والهدف من هذا الطرح هو توجيه رسالة إلى دول النظام العربي بأن "**المختبر الفلسطيني**" هو حقل تجارب ستُعمم نتائجه على كامل الوطن العربي، وعليه فإن لائحة التغييرات "**الديمقراطية**" التي طالب بيان بوش بإدخالها في النظام الفلسطيني؛ هي نموذج للمطالب الأمريكية التي ستشمل في المستقبل أطرافًا عربية أخرى[٢٤].

إن الربط بين الموضوعين العراقي والفلسطيني يستند بداية إلى تجربة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حين قام الرئيس جورج بوش الأب بتسويق خيار العراق أولاً؛ والذي يقضي بأن تساند الدول العربية التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت مقابل أن ترعى الولايات المتحدة تسوية القضية الفلسطينية بمجرد الفراغ من الملف العراقي. والحقيقة أن إدارة بوش الابن تكاد أن تكون قد كررت نفس المنطق مع بعض التغييرات الطفيفة؛ حين قام نائب الرئيس ديك تشيني بجولة في الدول العربية (في مارس ٢٠٠٢) بهدف كسب التأييد للحملة الأمريكية على العراق، مع وعد بتحريك مسار التسوية الفلسطيني لاحقًا. لكن الدول العربية لم تقتنع هذه المرة بالعرض الأمريكي القائل بالربط المتوالي –وليس المتوازي– بين قضيتي العراق وفلسطين. وحينئذ أخذت الولايات المتحدة تبحث عن آلية لتطويع الموقف العربي من سياستها في العراق بمبادرة أكثر إغراء على صعيد القضية الفلسطينية؛ فكانت **خريطة الطريق** التي طُرحت مسودتها في أكتوبر ٢٠٠٢[٢٥]. "غير أن واشنطن قبل أن تستقر على هذه الخريطة قد أطلقت

العنان للشريك الإسرائيلي كي يمارس عملية تطويع كبرى للفلسطينيين، شعبًا وسلطة ومعارضة.

وكان من أبرز مظاهر هذه السياسة التسامحية مع إسرائيل؛ تهاون الولايات المتحدة مع عملية اجتياح أراضي السلطة الفلسطينية (التي بدأت في ٢٠٠٢/٣/٢٩) والمراوغة في التجاوب **مع مبادرة السلام التي تبنتها قمة بيروت العربية (في ٢٠٠٢/٣/٢٨)** والاستجابة لرغبة حكومة آرييل شارون في عزل قيادة الرئيس عرفات على الصعيد الإقليمي والدولي، وصولاً إلي تبني هدف تجريده من مكانته المركزية في صناعة القرارات الفلسطينية، وإحداث تغييرات جوهرية في بنية السلطة الفلسطينية وسياستها الداخلية والخارجية تسهيلاً لإملاء المفهوم الإسرائيلي للتسوية عليها"[٢٦].

١– مضمون خريطة الطريق والانتقادات الموجهة إليها:

تتحدث الخريطة عن ثلاث مراحل، وتشير إلى التصور الأمريكي للتسوية في شكلها النهائي. في المرحلة الأولى ترى الخريطة ضرورة وقف العمليات الفلسطينية، وتنفيذ الإصلاحات الداخلية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية وتجميد عمليات الاستيطان. أما في المرحلة الثانية؛ فتتحدث الخريطة عن عقد مؤتمر دولي، وإجراء مفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية، وتفكيك المستوطنات اليهودية. وفي المرحلة الثالثة تطالب الخريطة بالبدء في مفاوضات الحل الدائم بمشاركة دول عربية، خصوصًا مصر والأردن للتباحث في قضايا القدس واللاجئين. والحقيقة أن هذه الخريطة قد أثارت موجة من الانتقادات لمضمونها وآلياتها، بالرغم من قبولها رسميًا من قبل السلطة الفلسطينية التي تصرفت كأنها لا تملك خيارات أخرى إزاءها، كما لم تتحفظ على أجزاء منها كما فعلت حكومة شارون التي لم تقبل بالخريطة إلا بعد تردد طويل، وبعد أن ضمنت أن تحفظاتها الأربعة عشر ستؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ الخريطة.

ربما تكون أهم الانتقادات التي اشتملت عليها التحليلات العربية لخريطة الطريق ذلك الانتقاد القائل بتشابه المنطق الحاكم في اتفاقيات أوسلو وخريطة الطريق؛ "**فالمساوئ الموجودة في مسار أوسلو موجودة كلها في هذه الخريطة لكن بشكل أكبر. فنحن في الخريطة أمام مسار مجزَّأ إلى ثلاث مراحل، وهناك داخل كل مرحلة مراحل يسهل التلكّؤ في تنفيذها؛ ومن ثم ستكون هناك حاجة إلي إعادة التفاوض بشأن عدد لا حصر له من الأمور، وخصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار نمط حكومة شارون الحالية**"[٢٧].

ومن بين الانتقادات الأخرى التي وجهت للخريطة ما يلي:

أ – تتبع الخريطة منهجًا متدرجًا يترك المبادرة للطرف الذي يمتلك القوة، ويستطيع بذلك أن يفرض وقائع جديدة على الأرض تؤدي إلى تغيير المسارات المرسومة في الخريطة؛ وهذا ما أسقط اتفاق أوسلو، وهذا ما سيؤدي إلي سقوط الخريطة أيضًا[٢٨].

ب– في حين يشير أنصار الخريطة إلى ثلاث نقاط تبين اختلافها عن تجربة أوسلو؛ وهي: التبني الدولي للخريطة، تزامن خطوات تنفيذها؛ مما يعني التزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بها، وجود هدف نهائي للخريطة؛ وهو إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف[٢٩]؛ فإن منتقدي الخريطة يرون العكس تمامًا فليس للدعم الدولي للخريطة وزن؛ لأن الأساس هو موقف الولايات المتحدة الذي يعرف الجميع عدم رغبته في الضغط على إسرائيل، وأيضًا لأن إسرائيل تطرح تنفيذ الالتزامات بالتوالي وليس بالتوازي، ثم لأن التاريخ المطروح لإقامة الدولة

الفلسطينية -كما تقول ديباجة الخريطة هو عام ٢٠٠٥- لكن الخطة أو الخريطة مبنية على أداء الأطراف، فضلاً عن أن الجدول الزمني المذكور في الخريطة قد تخطاه الزمن[٣٠].

ج – إن المرحلة الأولى من الخريطة تحمّل الجانب الفلسطيني مسئولية القيام بالخطوات الأولى، مطالبة إياه بوقف المقاومة والشروع في إجراء تغييرات في سلطته على مستوى البنية والسياسات، وإذا كانت الخريطة لا تحدد مفهومًا معينًا للإصلاح؛ فإن إسرائيل تستطيع التذرّع بعدم إتمام الإصلاح وتعطيل التسوية ما دامت هي المراقب لسلوك الجانب الفلسطيني[٣١].

د – إن إشارة الخريطة في المرحلة الثانية إلى "**عقد مؤتمر دولي وإجراء مفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية وتفكيك المستوطنات اليهودية**" كان يقتضي حسمًا للتأويلات المختلفة لمرجعية المفاوضات بأن تتم الإشارة إلى إجرائها وفقًا لقرارات الأمم المتحدة؛ حتى لا يكون التفاوض مفتوحًا بلا أفق موضوعي أو قانوني، مثلما تريد حكومة شارون التي ترفض بإصرار أن تتفاوض من حيث انتهت جولات كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠) ومفاوضات طابا (يناير ٢٠٠١)[٣٢].

هـ – إن خطورة خريطة الطريق تنبع من كونها تُفرض على السلطة الفلسطينية بعد أن تم إضعافها تمامًا، مثلما انجرّت منظمة التحرير الفلسطينية إلي توقيع اتفاق أوسلو وهي في أوج ضعفها قبل عشر سنوات[٣٣].

٢ – السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق:

لا نبالغ إن قلنا إن المنهج الإسرائيلي في التعامل مع خريطة الطريق يحمل سمات أسلوب ومنهج التفاوض الإسرائيلي الذي يتكرر باستمرار في حال اضطرار إسرائيل إلى قبول قرار دولي، أو دخولها في مشروع للتسوية لا ترضى عن كل تفاصيله.

لقد بدا واضحًا منذ بداية الحديث عن خريطة الطريق أن إسرائيل تحاول أن تبذل كل ما في وسعها للوصول إلى صيغة ما من أجل التهرب من الالتزام بخريطة الطريق، دون الإضرار بعلاقاتها الاستراتيجية مع الحليف الأمريكي. وقد اتبعت إسرائيل لتفريغ خريطة الطريق من مضمونها سياسة ذات ثلاثة أبعاد: طلب التأجيل لإعلان الخريطة، وإبداء تحفظات عديدة على الخريطة، وقبول الخريطة مع الحرص على مطالبة الجانب الفلسطيني بتنفيذ التزاماته أولاً[٣٤].

أ– الطلب الإسرائيلي بتأجيل الإعلان عن خريطة الطريق:

منذ إعلان اللجنة الرباعية عن عزمها الإعلان عن خريطة الطريق في موعد غايته ٢٠٠٢/١٢/٢٠؛ بدأت إسرائيل بتنفيذ الجزء الأول من سياستها تجاه الخريطة؛ حيث طلبت من الولايات المتحدة تأجيل البحث في أو الإعلان عن خريطة الطريق لحين الانتخابات العامة المبكرة في إسرائيل (التي ستجري في ٢٠٠٣/١/٢٨) على أساس أنه سيكون من الصعب علي الحكومة التعامل بموضوعية مع بنود هذه الخريطة في الوقت الذي تنشغل فيه بالمعركة الانتخابية، وقد استجابت الولايات المتحدة لهذا الطلب فيما بعد.

وعلى ضوء تعقد القضية العراقية وإصرار الولايات المتحدة على اللجوء إلى الخيار العسكري، بدأت الولايات المتحدة تعاني من ضعف التأييد الدولي والعربي لهذا الخيار؛ مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى التفكير بإعادة تحريك عملية التسوية أملاً في كسب التأييد العربي للحملة علي العراق. وهكذا أعلن الرئيس بوش أنه سيقوم بتسليم خريطة الطريق للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لإبداء الملاحظات عليها قبل البدء في تنفيذها؛ وذلك بمجرد أن يقوم الفلسطينيون

بتثبيت قرار تعيين رئيس الوزراء ومنحه سلطات حقيقية[٣٥].

ب – التحفظات الإسرائيلية على خريطة الطريق:

لقد سبقت الإشارة إلى حرص إسرائيل على عدم توتير علاقاتها بالحليف الأمريكي في حال رفضها لخريطة الطريق، وبالتالي تعطيل المشروع الأمريكي لغزو العراق؛ ومن ثم فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية (في ٢٠٠٢/١٠/٢٩) أن الرد الرسمي الإسرائيلي على خريطة الطريق سيكون إيجابيًا، ولكن بشرط إجراء تعديلات عليها. كما أكدت أنها مستعدة لتبني هذه الخريطة بشرط أن تترجم بدقة كل ما ورد في خطاب الرئيس بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤.

في هذا السياق نشرت إسرائيل بمجرد قبولها للخريطة رسميًا (في ٢٠٠٣/٥/٢٥) أربعة عشر تحفظًا يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية[٣٦]:

١– ترفض إسرائيل أن يبدأ حل التنظيمات العسكرية الفلسطينية وجمع الأسلحة غير الشرعية في المرحلة الثانية من الخطة، وتريد أن يتم ذلك في المرحلة الأولى.

٢– ترفض إسرائيل أن تعطي مهمة مراقبة تطبيق الخريطة إلى اللجنة الرباعية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الإصلاحات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وتطالب بأن تقوم بهذه المهمة الولايات المتحدة فقط. أما بقية أطراف اللجنة الرباعية فتعطى مهمة المراقبة على المجالات المدنية خصوصًا القضاء والاقتصاد.

٣– ترفض إسرائيل الالتزام بجدول زمني لتطبيق خريطة الطريق، وتطالب بأن تكون الخطوات المطلوبة منها مربوطة بخطوات سابقة من الفلسطينيين؛ بحيث تستطيع أن توقف التقدم فيها إذا لم يلتزم الفلسطينيون بما عليهم.

٤– تعارض إسرائيل ذكر مبادرة السلام السعودية كواحدة من أسس عملية السلام، وتطالب بأن تتم المفاوضات على أساس القرارات التي يلتزم الطرفان بتطبيقها؛ مثل قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.

٥– إن تشكيل قيادة جديدة ومختلفة للسلطة الفلسطينية هو شرط للتقدم إلى المرحلة الثانية من الخريطة. وفي هذا الإطار ستجرى انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني بالتنسيق مع إسرائيل.

٦– فيما يتعلق بالبيانات التمهيدية والتسوية النهائية يجب أن يشار صراحة إلى حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، وإلى التخلي عن أي حق للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى إسرائيل.

٧– نهاية العملية ستقود إلى نهاية جميع المطالبات، وليس نهاية النزاع فقط.

٨– بالنسبة لموضوع الدولة الفلسطينية يطالب الإسرائيليون باستبدال الفقرة التي تتحدث عن دولة فلسطينية مؤقتة ذات طابع سيادي، بالنص على قيود واضحة على هذه السيادة؛ أي أن تكون منزوعة السلاح، وكذلك في دخول مواطنين فلسطينيين جدد إليها، وحتى في العلاقات الخارجية.

٩– لن يكون هناك تدخل في القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية، ولن يتم البحث في قضايا الاستيطان في الضفة وغزة (باستثناء تجميد الاستيطان والنقاط غير القانونية)، ومكانة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القدس، وجميع المسائل التي يتعلق مضمونها بالتسوية النهائية.

من الواضح أن هذه التحفظات تفرغ خريطة الطريق من مضمونها تمامًا، ومن المهم الإشارة إلى أن إسرائيل لم تقبل الخريطة إلا بعد انتهاء الحرب الأنجلو/أمريكية على العراق؛ مما يعني ترقُّب إسرائيل

لنتائج تلك الحرب حتى ترسم إطار تحركها المستقبلي على صعيد عملية التسوية[٣٧].

ج – قبول إسرائيل لخريطة الطريق:

بعد تعطيل إعلان الخريطة ثم إبداء التحفظات عليها؛ انحازت حكومة شارون إلى الموافقة عليها في ٢٠٠٣/٥/٢٥ بأغلبية اثني عشر صوتًا مقابل سبعة أصوات، وامتناع أربعة وزراء عن التصويت. وقد صدر قرار الموافقة على الخريطة مقرونًا بالتحفظات الأربعة عشر السابقة، وصدر قرار آخر برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلي ديارهم في ١٩٤٨ سواء في سياق المسيرة السلمية أو بعدها[٣٨].

لم تحظَ هذه الخطة بتأييد اليمين الإسرائيلي بالطبع؛ حتى إن وزير السياحة بيني يالون تطوع بالسفر إلى واشنطن "ليحرض مجلس النواب والشيوخ واللوبي اليهودي ضد أي ضغط رئاسي أمريكي على إسرائيل لتطبيق الخريطة، بل ومضى إلى عرض مشروع بديل يدور حول أن الأردن هو فلسطين، مع ترك المنطقة من النهر إلى البحر للإسرائيليين. وفي الداخل الإسرائيلي، ورددت كل الأحزاب الدينية واليمينية بما في ذلك بعض المشاركين في الحكومة (كالمفدال والاتحاد القومي وعناصر من الليكود) الخطاب التقليدي حول رفض قيام دولة فلسطينية بخريطة الطريق أو بدونها، وركزت هذه الأحزاب على رفض إخلاء المستوطنات، وصار من المتعين على شارون أن يعيد ترتيب حزبه وحكومته إذا ما أراد التعامل مع الخريطة، فضلاً عن المعارضة المستميتة للوبي المستوطنين أنفسهم في الأراضي المحتلة، ممثّلاً في مجلس المستوطنين في الضفة وغزة (ييشع)[٣٩].

٣ – تأثير خريطة الطريق على النظام السياسي الفلسطيني:

بغض النظر عن خريطة الطريق فإن قضية إصلاح السلطة الفلسطينية مثلت واحدًا من أبرز المطالب الداخلية الفلسطينية لمختلف الفصائل والقوى السياسية منذ عام ١٩٩٦ على الأقل، والأهم من ذلك أن أصواتًا كثيرة ارتفعت قبل هذا التاريخ بكثير مطالِبةً بإصلاح أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء أسلوب التفرد في اتخاذ القرار لدى قيادتها.

وبالرغم من كون خريطة الطريق مجرد مشروع من مشروعات التسوية المختلفة التي عرضت على المسار الفلسطيني؛ إلا أنها طرحت سؤالاً مهمًا عن طبيعة آلية التكيف التي يلجأ إليها النظام السياسي الفلسطيني في أوقات الأزمات، وتأثير ذلك على مستقبل ومسار هذا النظام.

وربما يبدو مستغربًا أن تجمع السلطة الفلسطينية بين نقد الخريطة (من قبل أوساط في السلطة) والتعامل معها باعتبارها الخيار الوحيد في سياق أجواء الحرب على العراق وإعادة ترتيب المنطقة العربية. لقد كان لدى السلطة درجة من الشك في دوافع الإدارة الأمريكية من طرح الخريطة وتسويقها، في ظل معرفة الجميع بسيطرة القضية العراقية على أولويات هذه الإدارة، ومع ذلك التزمت السلطة باستحداث منصب رئيس الوزراء فيها استجابة للضغوط الخارجية، وتم إقرار تعيين **محمود عباس** في هذا المنصب؛ حيث حظيت تلك الخطوة بتأييد أمريكي وإسرائيلي بسبب اقتناع عباس بنهج التفاوض السلمي ورفضه لعسكرة الانتفاضة.

في الاختبار الأول لمحمود عباس في قمة العقبة التي جمعت بينه وبين الرئيس جورج بوش والملك عبد الله الثاني وآرييل شارون (في ٢٠٠٣/٦/٤) بدا واضحًا أن رئيس الوزراء الفلسطيني عازم بالفعل على تنفيذ رؤيته الخاصة بوقف عسكرة الانتفاضة، ونزع سلاح الفصائل وإدانة العمليات الفدائية، لكن نظيره الإسرائيلي شارون لم يعط أي إشارة تفيد بتغير توجهاته؛ وإنما أكد على "**مواصلة إسرائيل مع جميع الأمم الحرة، محاربةَ الإرهاب إلى أن يُقضى عليه**

نهائيًا"، وعلق قيام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها في خريطة الطريق بأن تفي جميع الأطراف الأخرى بالتزاماتها[٤٠].

وقد حظي خطاب محمود عباس في قمة العقبة بانتقادات حادة من الداخل الفلسطيني، لكن الفصائل الفلسطينية أدركت أن المستقبل القريب يحمل في طياته قدرًا هائلاً من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية للقضاء على الانتفاضة؛ فما كان منها إلا أن أعلنت (في ٢٠٠٣/٦/٢٩) هدنة مؤقتة تتضمن قرارًا بوقف العمليات الفدائية ضد الإسرائيليين، ولمدة ثلاثة أشهر؛ في محاولة لتجنب الاقتتال الداخلي الفلسطيني والصدام مع محمود عباس، ولإثبات عدم جدية إسرائيل في تنفيذ خريطة الطريق. وهو قرار أثبت صحة رؤية قادة الفصائل بشأن طبيعة المرحلة التي تمر بها الساحة الداخلية الفلسطينية[٤١].

لقد واجهت هذه الهدنة منذ بدايتها تحديًا إسرائيليًا يسعى لنسفها؛ لأنها لا تحقق الأهداف الإسرائيلية بدفع الساحة الفلسطينية إلى الاقتتال الداخلي؛ ومن ثم فقد واصلت السياسة الإسرائيلية تصفية القيادات الفلسطينية مُقدِمَة على اغتيال المهندس/ إسماعيل أبو شنب أحد قادة حماس المعتدلين؛ مما أعطى مؤشرًا على اتخاذ إسرائيل قرارًا بتصفية البنية السياسية والعسكرية لحركة حماس بتأييد كامل من الولايات المتحدة، وموافقة ضمنية من دول الاتحاد الأوروبي التي اقتربت في تكييفها لحماس من الموقفين الإسرائيلي والأمريكي[٤٢].

وإزاء ذلك كله أخذ موقف رئيس الوزراء الفلسطيني يضعف تدريجيًا مع بروز خلافات حادة بينه وبين الرئيس عرفات، لا سيما حول النقاط التالية: ١) إصرار عرفات على عدم التنازل عن صلاحياته كمرجعية وحيدة لجهاز الأمن العام الفلسطيني, ٢) سوء إدارة أبو مازن لملف العلاقة مع إسرائيل كما ظهر من خطابه في قمة العقبة؛ حيث تجاهل قضية اللاجئين، وركز على نزع سلاح الفصائل بدون الحصول على مقابل إسرائيلي؛ مثل وقف بناء الجدار الفاصل، أو وقف الاعتداءات الإسرائيلية, ٣) الخلاف حول ديوان الموظفين وتبعيته لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية.

وفي النهاية لم يجد أبو مازن بدًا من تقديم استقالته في ظل نجاح عرفات في إبقاء الصلاحيات الأمنية بيده، متسلحًا بدعم حركة فتح والشارع الفلسطيني له، والأهم من ذلك في ظل إثبات عرفات للطرفين الأمريكي والإسرائيلي أنه الرقم الأول في المعادلة السياسية الفلسطينية الداخلية[٤٣].

لقد كشفت هذه الأزمة بين رئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة مجلس الوزراء عن أزمة عميقة تلف مجمل النظام السياسي الفلسطيني، لا يكفي معها مجرد تغيير شخص رئيس الوزراء؛ إذ إن الأمر يتطلب ما هو أعمق من ذلك ليشمل إصلاحًا كاملاً لمجمل مؤسسات هذا النظام، وتصحيح الخلل في آليات صنع القرار السياسي.

إن خريطة الطريق وتداعياتها ليست الشاهد الوحيد على الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية. فبينما كانت خطوات تطبيق الخريطة تتعثر على الأرض؛ كان عدد من المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين يضعون اللمسات النهائية على **وثيقة جنيف** التي تعد محاولة لاستئناف جهود سابقة في مفاوضات طابا (التي عقدت في يناير ٢٠٠١). وهكذا فإن المؤشرات تشير إلى دخول انتفاضة الأقصى إلى مرحلة التسويات السياسية؛ مما يهدد بإهدار إنجازاتها ما دام الداخل الفلسطيني على حاله من التشرذم والتشتت.

خاتمة:

بعد مرور أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى، لا تزال إرادة الصمود الفلسطينية التي تنتج ظاهرة المقاومة عصيَّة على الكسر، بالرغم من تصاعد

الإجراءات الإسرائيلية لقمعها. لكن الروح النضالية الفلسطينية ليست قادرة –حتى الآن– على أن تترجم نفسها إلى إنجاز سياسي؛ بسبب التناقض الموجود بين مشروع أو هدف السلطة الفلسطينية من الانتفاضة ومشروع الفصائل المساهمة في استمرار الانتفاضة وتحمل تبعاتها البشرية والمادية؛ مما يفرض استمرار الحوار بين الطرفين وصولاً إلى تقريب الرؤى وتنسيق البرامج.

إن غياب البرنامج الموحَّد عن انتفاضة الأقصى قد أضعف كثيرًا قدرتها وفاعليتها على صعيد إنجاز هدف التحرر الوطني، كما جعلها عُرضة لسياسات انتقامية وتصعيدية يحترحها الطرف الإسرائيلي هروبًا من التسليم بضرورة إنهاء الاحتلال والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثمة حاجة لإدراك درجة الاستمرارية في الفكر الإسرائيلي لإدارة الصراع مع الجانب الفلسطيني والعربي. فبينما كانت حكومة شارون تجتهد في البحث عن ذرائع مختلفة للتهرب من تنفيذ خريطة الطريق؛ كانت تقيم على الأرض جدار الفصل العنصري الذي يقضم مزيدًا من الأراضي الفلسطينية، وهي تتحدث في هذه الآونة عن "**خطة فك الارتباط في غزة**" في محاولة أخرى لكسب الوقت وصرف الأنظار عن الوقائع الجديدة التي تفرضها على الأرض؛ متمثلة في الاستيطان وجدار الفصل العنصري. وفي كل هذا دليل كاف "**لمن ألقى السمع وهو شهيد**" على أن التحركات الإسرائيلية محكومة برؤية متكاملة لإدارة الصراع مع الجانب العربي، ولا تمثل أطروحات التسوية سوى أداة في هذه الرؤية.

ثمة إشكالية أخرى ينبغي الالتفات إليها عربيًا لنصرة هذه الانتفاضة التي عانت الأمرّين من غياب الإسناد العربي لها؛ ألا وهي قضية **المصطلحات**؛ فالعمليات الفدائية ليست إرهابية، ومن يمارس المقاومة في مواجهة عدو يمتلك أحدث الأسلحة لا يمكن أن يكون إرهابيًا. إن الدعاية الإسرائيلية والخطاب الإعلامي الإسرائيلي يكاد يسجل نجاحًا ملموسًا في المساواة بين قوى المقاومة الفلسطينية والإرهاب، لا سيما على الصعيدين الأمريكي والأوروبي؛ وهو أمر يفرض على الإعلام العربي ومنظمات المجتمع المدني العربية أن تبذل جهدًا أكبر لتوضح الصورة الحقيقية للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وطبيعة نضاله التحرري من أجل نيل حريته واستقلاله.

إن قضية المصطلحات والمفاهيم لا تبدو هامشية أو ثانوية؛ وإنما هي تعكس درجة من درجات الصراع وعلاقات القوة المتبادلة؛ فالصراع على صك المفاهيم أصبح سمة عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا السياق فإن على الدول العربية –ولا سيما النظم الرسمية– أن تبذل جهدها في مختلف المحافل الدولية لدعم النضال الفلسطيني على المستوى الإعلامي والدبلوماسي، ولنفي تهمة "**الإرهاب**" عنه.

الهوامش:

(١) انظر: ماجد كيالي، الانتفاضة الفلسطينية: محصلة عامين .. التأثيرات والإشكاليات السياسية والاستراتيجية، شئون عربية، العدد ١١٢، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٧١.

(٢) د. عبد العليم محمد، انتفاضة الأقصى والاستقلال: تحديات وآفاق، (القاهرة : مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣)، ص ٨٦ – ٨٧.

(٣) للمزيد من التفاصيل راجع: خالد الحروب، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة، شئون عربية، العدد ١١٣، ربيع ٢٠٣، ص ١١–٢٠.

(٤) راجع: أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة: الاستراتيجيات العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل في: د. عماد جاد (محرر) انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ٢٠٠٢ ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٥) د. بيان نويهض الحوت، أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية: العوامل والتحديات، المستقبل العربي، العدد ١٨٠، فبراير ١٩٩٤، ص ٣٠.

(٦) انظر: أمجد أحمد جبريل، مواقف القوى الفلسطينية من انتفاضة الأقصى، قضايا حقوق الإنسان، الإصدار الثامن، يناير ٢٠٠٣، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ص ٧٠.

(٧) للمزيد من التفاصيل: د. محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، في: د . نادية محمود مصطفى (محرر) ماذا بعد انهيار عملية التسوية، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد –جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ٩٨.

(٨) راجع: صحيفة الحياة ٢٠٠٢/٨/١٤.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) د . محمد خالد الأزعر، مصدر سابق ٩٣ – ٩٤.

(١١) صحيفة الحياة ٢٠٠٢/١١/١٤.

(١٢) انظر: علي بدوان، حوار الفصائل الفلسطينية .. بدايات إيجابية ونجاح متواضع، صحيفة الحياة ، ٢٠٠٣/٢/١٤.

(١٣) الحياة ٧، ٩ /٢٠٠٣/١٢.

(١٤) راجع: د . محمد خالد الأزعر، السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ٩/١١: محددات الاستمرارية والتغيير، شئون عربية، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٢ ، ص ٣٩–٤٠.

(١٥) نفس المصدر السابق، ص ٤٢ – ٤٣.

(١٦) ماجد كيالي، قراءة تحليلية في توظيف الإعلام الإسرائيلي للحدث الأمريكي، شئون عربية، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٤٥ – ٤٨.

(١٧) انظر: أحمد إبراهيم محمود، م . س . ذ، ص ٢١٢ – ٢١٧.

(١٨) للمزيد من التفاصيل: حسام حسن، الموقف الإسرائيلي من إصلاح السلطة الفلسطينية: من إبعاد عرفات إلى تهميشه، مختارات إسرائيلية، العدد ٩١ يوليو ٢٠٠٢، ص ١٠٩ – ١١٢.

(١٩) راجع: محمود سويد، خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢، خريف ٢٠٢، ص ٣٦.

(٢٠) علاء شلبي، إصلاح السلطة الفلسطينية، قضايا حقوق الإنسان، الإصدار الثامن، يناير ٢٠٠٣، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ص ١٤١ وما بعدها.

(٢١) للمزيد من التفاصيل: طارق حسن، إعادة إنتاج "النموذج العراقي" في فلسطين، صحيفة الأهرام ، ٢٠٠٢/١٠/٢، ص ٢٨.

(٢٢) راجع نص خطاب الرئيس بوش، في: السياسة الدولية ، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص ١١٢–١١٣.

(٢٣) راغدة درغام، الرباعية لا تستطيع شيئًا لأن بوش أبقى أدوات العرقلة في يد شارون، صحيفة الحياة ٢٠٠٢/٧/١٩.

(٢٤) راجع في هذا المعنى: عبد الإله بلقزيز، حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة العمل في الحلقة النقاشية، المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، يونيو ٢٠٠٤، ص ٨٧. وأيضًا: ماجد كيالي، التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، شئون عربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢٥) انظر: د . محمد خالد الأزعر، احتلال العراق– التسوية الفلسطينية وخريطة الطريق: المسار والمصير، شئون عربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص ٤٥ – ٤٨.

(٢٦) المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

(٢٧) راجع مداخلة جورج جقمان، في: أحمد غنيم وآخرون، ندوة "خريطة الطريق وهدنة الفصائل وهموم الوضع الفلسطيني الراهن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٥ صيف ٢٠٠٣، ص ٧.

(٢٨) انظر مداخلة أحمد غنيم في المصدر السابق، ص ٨.

(٢٩) مداخلة سليم تماري في المصدر السابق، ص ٧.

(٣٠) مداخلة جورج جقمان في المصدر السابق، ص ١١.

(٣١) راجع: د . محمد خالد الأزعر، احتلال العراق– التسوية الفلسطينية، م . س . ذ، ص ٥٠.

(٣٢) المصدر السابق نفسه، ص ٥١.

(٣٣) انظر: طاهر شاش، في الذكرى العاشرة لاتفاق أوسلو، صحيفة الأهرام، ٢٠٠٣/٩/٢٣.

(٣٤) للمزيد من التفاصيل راجع: صبحي عسيلة، السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ١٨٤ – ١٨٩.

(٣٥) انظر: خالد داود، خريطة الطريق: محاولة بوش الأخيرة لإغراء العرب بضرب العراق، صحيفة الأهرام, ٢٠٠٣/٣/١٨.

(٣٦) راجع نص التحفظات الإسرائيلية على خريطة الطريق، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، قسم الوثائق، العدد ٥٥، صيف ٢٠٠٣، ص ١٦٤ – ١٦٥. وانظر رؤية تحليلية لهذه التحفظات في: صبحي عسيلة، م . س . ذ، ص ١٨٥ – ١٨٦. وقد اعتمدنا على هذا المصدر بشكل أساسي في هذا الجزء.

(٣٧) انظر: د . محمد خالد الأزعر، احتلال العراق – التسوية الفلسطينية، م . س . ذ، ص ٥٩ – ٦٠.

(٣٨) صبحي عسيلة، م . س . ذ، ص ١٨٧.

(٣٩) نقلاً عن: د . محمد خالد الأزعر، احتلال العراق– التسوية الفلسطينية، م . س . ذ، ص ٦٢.

(٤٠) للمزيد من التفاصيل راجع نص كلمتي محمود عباس وأرييل شارون في ختام قمة العقبة، في : مجلة الدراسات الفلسطينية، قسم الوثائق، العدد ٥٥، صيف ٢٠٠٣، ص ١٦٨ – ١٦٩.

(٤١) راجع: علي سمور، الانتفاضة بين التصعيد الإسرائيلي وصراعات الداخل الفلسطيني، شئون الأوسط، العدد ١١٢، خريف ٢٠٠٣، ص ١٩١ – ١٩٥.

(٤٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦.

(٤٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٨ – ٢٠١.